

مبادئ ومنطلقات لبناء مدرسة عربية في فهم تاريخنا وكتابتها

الأستاذ الدكتور محمد مظفر الادهمي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

رئيس وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار في المعهد العالمي للتجديد العربي

Mohammedih45@yahoo.com

الملخص

إن هدف هذا البحث هو محاولة إثبات أن حركة التاريخ العربي الحديث على امتداد الوطن العربي هي واحدة ومتداخلة ومتشابكة، ولذلك فإن النظرة الأفقية الشاملة لأحداث هذا التاريخ مع مراعاة الخصوصية الوطنية لكل قطر عربي هي في نظرنا المنهج العلمي الصحيح الذي يتلاءم مع الأحداث والوقائع، وهو المنهج القومي الذي ينظر إلى الحدث التاريخي على امتداد الوطن العربي من خلال الروابط التاريخية للأمة العربية بمختلف أشكالها.

ومع تعاقب نكبات الأمة ونكساتها وتعرضها للأخطار التي تستهدف تشويه هويتها العربية وطمسها، وجد العديد من المؤرخين العرب ضرورة كتابة التاريخ العربي برؤية جديدة بعيدة عن آثار الأقلام الأجنبية ومناهجها التي عبثت بتأريخنا. ونضيف كمجددين، أن الأمة تواجه تحديات ومحن التمزق الذي تفعله سياسات خارجية وداخلية كثيرة، والواجب القومي يحتم علينا الكشف عن حقيقتنا التاريخية الأصيلة واستحضارها؛ لتكون عاملاً في نهضة الأمة العربية من جديد والنهوض من كبوتها، ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى رؤية جديدة أو لقراءة جديدة لتاريخنا العربي.

ومن الإشكاليات التي ناقشناها في هذا البحث هي الإقليمية والقطرية المغلقة في كتابة التاريخ التي وصلت إلى محاولة تجزئة التاريخ الوطني نفسه، وهي غير الخصوصية الوطنية الجامعة للشعب والأمة. كما ناقشنا مفهوم الأصالة والتواصل في تاريخ الأمة العربية مغربها ومشرقها والترابط بينهما بالأدلة والبراهين، وأكدنا موضوع العروبة والإسلام وروابطهما الحضارية وأهمية هذه الرابطة في نهوض الأمة واستحضار تاريخها المشرق.

لقد ناقش كثير من المؤرخين والباحثين في التاريخ إشكالية إعادة كتابة التاريخ العربي. وحاولوا تشخيص السلبيات والأسباب التي تدعو إلى إعادة كتابة التاريخ العربي واقتروا حلولاً لها، دون أن

يحددوا منطلقات ومبادئ وأسس رئيسة تشكل قاعدة لإعادة كتابة التاريخ العربي. وسنحاول في هذا البحث إجمال ومناقشة معظم تلك الآراء والمنطلقات وصولاً إلى اقتراح أسس مدرسة عربية لفهم التاريخ العربي وقراءته من جديد.

Abstract

The aim of this research is an attempt to argue the movement of modern Arab history throughout the Arab world, by a horizontal view of the events of this history, taking into account the national specificity of each Arab country. This is, from our point view, is the correct scientific method that is compatible with events and facts.

With misfortunes and setbacks of the Arab Nation and its exposure to dangers aimed to distort and obliterate its identity, many Arab historians have found the need to write the Arab history with a new vision, away from the effects of foreign scholars and their approaches that have tainted our history. As innovators, we believe that the Nation is facing the challenges and tribulations of the rupture, and the national duty requires us to reveal our authentic historical truth and bring it to be a factor in the new awaking of the Arab Nation to get rid of repression, and from here we need a new vision and a new reading of our Arab history.

Among the problems that we discussed in this research is (regionalism) in writing history that reached an attempt to divide the patriotic history itself. We also discussed the concept of (authenticity and communication) in the history of the Arab Nation,, and the interconnectedness between west and the east of the Arab World, with evidence and proofs. Also we discussed the topic of (Arabism and Islam) and their civilizational bonds and the importance of this link in the awakens of the Nation and the evocation of its bright history.

Many historians and history researchers have discussed the problem of rewriting Arab history. They tried to diagnose the reasons that call for rewriting Arab history, and suggested solutions to them, without specifying the principles and main foundations that constitute a basis for rewriting Arab history. In this research, we will try to summarize and discuss most of these views and perspectives, leading to a proposal for the foundations of an Arab school in understanding and writing Arab history.

الدراسات السابقة

وفي ضوء ذلك عقدت عدة مؤتمرات في دمشق وبغداد والقاهرة قدمت فيها بحوث حول إعادة كتابة التاريخ العربي، اختلفت فيها مناهج البحث والتحليل والنتائج والتوصيات، كما أصدرت العديد من المجلات أعدادا خاصة لهذا الموضوع، مثل مجلة المعرفة ومجلة المستقبل العربي ومجلة الباحث وغيرها، أسهم فيها مؤرخون وباحثون مثل د. صالح أحمد العلي، ود. خيرية قاسمية، ود. محمد أنيس، ود. ظافر القاسمي ود. وداد القاضي وغيرهم، وما زالت هذه المشكلة قائمة بسبب التوجهات المذهبية والعنصرية والطائفية التي نعيشها اليوم، خصوصا وأن هناك اتجاها لتسخير أحداث ووقائع التاريخ لخدمة تيارات سياسية مختلفة بعيدا عن البحث العلمي الموضوعي.

الهدف

إن هدف هذا البحث هو محاولة إثبات أن حركة التاريخ العربي الحديث على امتداد الوطن العربي هي واحدة ومتداخلة ومتشابكة، ولذلك فإن النظرة الأفقية الشاملة لأحداث هذا التاريخ مع مراعاة الخصوصية الوطنية لكل قطر عربي هي في نظرنا المنهج العلمي الصحيح الذي يتلاءم مع الأحداث والوقائع، وهو المنهج القومي الذي ينظر إلى الحدث التاريخي على امتداد الوطن العربي من خلال الروابط التاريخية للأمة العربية بمختلف أشكالها.

ومع تعاقب نكبات الأمة ونكساتها وتعرضها للأخطار التي تستهدف تشويهه وطمس هويتها العربية، وجد العديد من المؤرخين العرب ضرورة كتابة التاريخ العربي برؤية جديدة بعيدة عن آثار الأقلام الأجنبية ومناهجها التي عبثت بتأريخنا. ونضيف كمجددين، أن الأمة تواجه تحديات ومحن التمزق الذي تفعله سياسات خارجية وداخلية كثيرة، والواجب القومي يحتم علينا الكشف عن حقيقتنا التاريخية الأصيلة واستحضارها لتكون عاملا في نهضة الأمة العربية من جديد والنهوض من كبوتها، ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى رؤية جديدة أو لقراءة جديدة لتاريخنا العربي.

الإطار النظري

في عام 1965 انطلقت من دمشق أولى محاولات الوصول إلى فهم مشترك في الأسس التي تعاد في ضوءها كتابة التاريخ العربي، عندما وجهت مجلة المعرفة الشهرية سبعة أسئلة إلى مجموعة من المؤرخين والباحثين بمختلف اتجاهاتهم، تحت عنوان (كيف نعيد كتابة تاريخنا القومي. ولماذا؟)، أبرزها حول المبادئ التي يمكن أن تعاد بموجبها كتابة التاريخ، وهل هناك تصور معين لهذه العملية،

وما هي الفوائد التي يمكن أن تجنيها أمتنا من إعادة كتابة تاريخنا القومي؟ وقد ابتدأها رئيس التحرير فؤاد الشايب بمقدمة توضيحية بين فيها أن الدعوة لكتابة التاريخ لا تعني تزوير التاريخ والخروج عن الموضوعية وإنما دعوة إلى اختيار الحدث الملائم لخصائص البيئة التاريخية حسب تعبيره⁽¹⁾، فتعددت الآراء في إجاباتها، فقد رأى سليمان الخشن أنه يجب العمل على إيجاد (تاريخ عربي متلاحم) من أجل تخليصه من الشوائب⁽²⁾، وأكد هذا الرأي نور الدين حاطوم بأن يظهر التاريخ العربي كلاً متماسك الأجزاء والحلقات على مر العصور، مع الالتزام بمنهج علمي ونزاهة فكرية في البحث؛ ليظهر العرب على حقيقتهم وجوهرهم، لأن الوعي بهذا التاريخ هو مقوم عظيم من مقومات القومية العربية في العصر الحديث⁽³⁾، وذهب أنور الرفاعي في الاتجاه ذاته بالقول إننا بحاجة قبل كل شيء إلى (وحدة) تاريخ الأمة العربية في عصوره المختلفة، وهذه (الوحدة التاريخية) يجب أن تكون هدفاً وأساس عمل كل من يتصدى لإعادة كتابة التاريخ⁽⁴⁾. وأوضح يوسف الحوراني أن التاريخ القومي العربي يجب أن يتجدد فهمه وتبرز فيه نماذج جديدة باستمرار؛ كي يستطيع أن يكون الماضي فيه متصلاً بالمعاصر وذا فائدة، وأن التاريخ العربي الذي نرجو أن نكتبه هو تاريخ تطور الذهن الإنساني ونمو اليقين العلمي فيه وليس تاريخ وقائع عابرة⁽⁵⁾.

إلى جانب هذه الطروحات القومية، كان هناك اتجاه ديني إسلامي رفض المنهج القومي والمنهج الماركسي في كتابة التاريخ، إذ أجاب محمد المبارك أن التاريخ العربي أصيب بأفتين، هما الإسفاف بالسطحية والتقليد الأعمى للتاريخ الأوربي ومفاهيمه، ولذلك دعا إلى عدم فرض النظرة القومية الضيقة التي تتجاهل الاتجاه الإنساني للقوميات، وبالتالي فهو تقليل من شأن التاريخ العربي الإسلامي الذي حقق مكاسب إنسانية وليس مجرد مكاسب قومية، لأن الإسلام جامع لكل الشعوب مع أن العرب أساس حضارته، كما أن صيغة (الامبراطورية العربية) ستجعل العرب في صف المستعمرين وليس قادة

¹ (فؤاد الشايب، كيف نعيد كتابة تاريخنا القومي .ولماذا؟، مجلة المعرفة، دمشق، تموز 1965، العدد41، ص10.

² (سليمان الخشن ، مجلة المعرفة، تموز 1965، العدد41، ص16 .

³ (نورالدين حاطوم ، مجلة المعرفة، تموز 1965، العدد41، ص ص 43-44 .

⁴ (أنور الرفاعي ، مجلة المعرفة، اب 1965 ، العدد42، ص ص 28-29 .

⁵ (يوسف الحوراني ، مجلة المعرفة، ايلول 1965 ، العدد 43 ، ص ص 24 ، 34 .

ورواد للإنسانية. ورفض المبارك تفسير التاريخ العربي على أساس ماركسي؛ لأنه تغيير لمنطق التاريخ وتلفيق له. (6)

أما عن التفسير الماركسي للتاريخ، فقد تبناه ياسين الحافظ برفضه للاتجاهين، الديني والقومي البرجوازي معتبرا أن الدراسات في التاريخ العربي ليست متخلفة عن المنهج التقدمي في تحليل التاريخ حسب، بل متخلفة حتى عن الموضوعية البرجوازية في الغرب، وهي ما زالت مكتوبة بعقلية العصور الوسطى. كما رفض الحافظ الدعوة إلى إزالة شوائب الماضي في كتابة التاريخ، بإلقاء جزء منه في الظلال، وتضخيم جزء آخر وزركشته من أجل عبادته، لأن عبادة الماضي تخلق سدا أمام المستقبل. وبالتالي، فإذا كانت إعادة كتابة التاريخ العربي ضرورة ملحة، فإنها يجب أن تقوم على أساس تهديم جميع البنى الفوقية للمجتمع القديم التي وردت في كتب التاريخ التقليدية. وعلى المؤرخ التقدمي أن يركز اهتمامه على التناقض الجدلي القائم في حركة التاريخ بكشفه الصراع بين القديم والجديد، بين ما يولد وما يموت في كل مرحلة تاريخية، فالجدلية التاريخية، في رأي ياسين الحافظ، هي الإدارة الأكثر علمية في دراسة التاريخ (7).

وإلى جانب هذه الآراء التي تمثل ثلاثة مناهج مختلفة متقاطعة في إعادة كتابة التاريخ العربي، أجاب باحثون آخرون مثل ظافر القاسمي أنه لا يرى أن لنا (تاريخين أحدهما قومي، وثانيهما غير قومي، وإنما لنا تاريخ واحد يسميه بعضهم تاريخا عربيا ويسميه بعضهم تاريخا إسلاميا، وهو في الحقيقة تاريخ لأمة واحدة) (8). ولم ير محمد عبد الغني حسن ضرورة كتابة تاريخنا على شكل معين وإنما أن ينطلق المؤرخون في كتابتهم التاريخية (بعيدا عن تأطير التاريخ العربي في إطار بعينه). ولم يبد الاثنان وغيرهما ممن لم نذكرهم رأيا في المبادئ أو المنهج الذي يعاد بموجبه كتابة التاريخ. (9)

إن هذه المناقشات التي جرت في الستينيات من القرن الماضي، القرن العشرين، لم يكن لها نتائج ملموسة مع أنها جرت في ذروة المد القومي العربي، كما أن فترة السبعينيات والثمانينيات قد شهدت محاولات أخرى مماثلة في عدد من الأقطار العربية، لكنها لم تثمر سوى تشكيل لجان وعقد ندوات، وأن كانت بعض نتائجها قد لقيت تطبيقا في المناهج التعليمية، وإصدار موسوعات بهذا الشأن في

(6) محمد المبارك، مجلة المعرفة، تموز 1965، العدد 41، ص ص 49-54.

(7) ياسين الحافظ، مجلة المعرفة، تموز 1965، العدد 41، ص ص 57-61.

(8) ظافر القاسمي، مجلة المعرفة، ايلول، العدد 43، ص 7.

(9) محمد عبد الغني حسن، مجلة المعرفة، ايلول 1965، العدد 43، ص 11.

العراق، لكن التجربة لم تكن شاملة في أقطار الوطن العربي، ولم تلتفت إليها جامعة الدول العربية رغم أهميتها على المستوى القومي العربي.

من جانب آخر وبالمقابل، شدد بعض المؤرخين اليهود والصهاينة على أن التاريخ مادة خطيرة، وقد تجسد هذا الفهم عند " ستيفن زفايج " في كتابه " آخر الرسائل " حيث قال: إن دراسة التاريخ وتدرسه من الأمور الضارة التي يجب حذفها من المناهج المدرسية؛ لأنه مجموعة من الدماء والأحقاد والعداوات والحروب تلقى على الطلاب في سن مبكرة فتسبب التباعد بين الشعوب، وقد أطلق متبني هذا الرأي على أنفسهم (الإنسانيين) من أجل إلغاء القوميات وخصائصها ومميزاتها الحضارية⁽¹⁰⁾. ناهيك عن المناهج التي انطلقت من الطائفية والإقليمية والعنصرية وسيلة لتفسير التاريخ العربي. ولعل أشهر تلك المدارس مدرسة " أيلي خضوري " الأستاذ في جامعة لندن صاحب كتاب:

The Chatham House Version An Other Middle Eastern Studies

ثم توالى الندوات والمؤتمرات والمؤلفات في عدد من الأقطار العربية في السبعينيات وما بعدها من القرن الماضي، العشرين، وكانت الآراء التي ظهرت فيها عموماً تتبنى الاتجاه القومي في كتابة التاريخ دون تحديد أسس ومبادئ واضحة لكتابته، فقد قال محمد أنيس أنه لا بد لنا أن نؤكد على أهمية الوعي التاريخي بوصفه مقوماً وعاملاً موحداً للعرب في أزمتهم (فحين تتعرض أمة لخطر فادح فهي ترجع إلى الوراء لتبحث عن ذاتها بنظرة نقدية، لأن الأمة العربية تتعرض لأشد الأخطار داخلية وخارجية)⁽¹¹⁾. وأكد الدكتور، أحمد صدقي الدجاني هذا الرأي بالقول: " إن الأمة حين تمر بأزمات تستشعر أهمية الوعي التاريخي؛ لأن تتبع مسار حوار التاريخ مع تحليل الواقع القائم هو الذي يمكننا من صنع المستقبل "⁽¹²⁾.

لقد ناقش الجميع إشكالية إعادة كتابة التاريخ العربي. وحاول المؤرخون والباحثون تشخيص السلبيات والأسباب التي تدعو إلى إعادة كتابة التاريخ العربي واقتروا حلولاً لها، دون أن يحددوا منطلقات ومبادئ وأسس رئيسة تشكل قاعدة لإعادة كتابة التاريخ العربي. وسنحاول هنا إجمال ومناقشة معظم تلك الآراء والمنطلقات وصولاً إلى اقتراح أسس مدرسة عربية لفهم التاريخ العربي

¹⁰ (ظافر القاسمي ، مجلة المعرفة،، ايلول 1965 ، العدد 43، ص 6 .

¹¹ (محمد أنيس، " نحو رؤية جديدة لتأريخ العرب الحديث " (ندوة) مجلة المستقبل العربي، 1979، العدد 7، ص 169.

¹² (أحمد صدقي الدجاني ، بدايات القضية العربية والنضال الشعبي في ليبيا 1882 - 1911 ، وقائع محاكمة أول

تنظيم سياسي في ليبيا ، بيروت ، ، ص 170.

وقراءته من جديد، فقد أجمعت الآراء على أن أحد أهم أسباب تشتت الكتابة التاريخية عند العرب، هو الإقليمية في الكتابة⁽¹³⁾، أي القطرية وهي بالتأكيد غير الوطنية التي نسميها (الخصوصية)، فالإقليمية إضافة إلى نزعتها التجزئية، قد تجاوزت في الكتابة التاريخية إلى ظاهرة تجزؤ التاريخ الوطني نفسه وعدم ترابطه⁽¹⁴⁾. كما كان للإقليمية والقطرية التي ولدتها التجزئة في التاريخ الحديث والمعاصر انعكاساتها في دراسة التاريخ العربي الإسلامي، رغم أنه تأريخ مشترك ومتداخل. كما أن المواطن العربي يتعرض في عصر الثورة التقنية هذا للمؤثرات الإعلامية ضمن كيانات سياسية منفصلة، يحاول كل منها أن يصطنع مبررات هويته المميزة دون وعي بهذه الانزلاقات الخطيرة التي تهمل الجانب العروبي. ولما كان للتأريخ أهميته في توجيه الناشئة وعموم المواطنين، فإن الكتب المدرسية تؤدي دوراً خطيراً في تعزيز الإقليمية في أقطار عديدة من الوطن العربي. ولا يعني هذا بالتأكيد محاولة منا للاعتراض على إصدار كتب تخص قطراً عربياً أو آخر، لكن الاعتراض هو أن لا يظهر القطر وكأنه منفصل عما حوله فتبدو الحدود المصطنعة طبيعية بمعنى أن التأريخ الوطني يجب أن لا يشكل انفصالاً عن التأريخ العربي، بل يعزز تماسك تأريخ الأمة قومياً ما دام ينطلق من مبدأ التلاحم الوطني ضمن إطار التلاحم العربي ومن حقائق تاريخية، وهذا هو المبدأ الأول الذي نرى أن ننطلق منه في إعادة كتابة التاريخ العربي، وهو النظرة القومية الشاملة كما يسميها الدجاني وقاسمية⁽¹⁵⁾، والأفضل (النظرة الأفقية الشاملة لحركة تاريخ الوطن العربي) كما نسميها، والتي تتجاوز الحدود السياسية الطارئة على الوطن العربي وتراعي في الوقت نفسه الخصوصية الوطنية، على أن لا تكون تلك النظرية تجميعية تراكمية، وإنما تفاعلية ضمن حركة تأريخ الأمة ووقائعه الحقيقية دون تزوير، أما إذا كان للخصائص سبب في اختلاف بعض الأنماط الاجتماعية والسياسية فإن هذا التمايز لا يفقد الأمة طبيعتها الشمولية وحركة تأريخها الواحدة.

إن الشواخص الجغرافية تحدد وبشكل واضح الحدود الطبيعية للوطن العربي وتبين في الوقت نفسه الأهمية الاستراتيجية لموقعه وسط خارطة العالم، ولذلك جاءت أحداثه مترابطة مع بعضها عبر الزمن، فقد ظهرت على أرضه حضارات أكد وبابل وآشور وسبأ وحمير وتدمر والأنباط والحضر والفينيقيين

¹³ (خيرية قاسمية " نحو رؤية جديدة لتأريخ العرب الحديث (ندوة) مجلة المستقبل العربي ، 1979، 7، ص171

¹⁴ (وداد القاضي وطارق البشري " التأريخ العربي: كيف تقرأه؟ كيف نكتبه؟ العربي، قبل العربي، 1981، 25، ص135-137.

¹⁵ (ندوة نحو رؤية جديدة لتأريخ العرب الحديث، مجلة المستقبل العربي، 1979، ص 171-173.

ومصر والمغرب، تلك الحضارات التي شيدتها الموجات البشرية التي خرجت من الجزيرة العربية والتي انصهرت في بودقة العروبة والإسلام فيما بعد لتوحيدها لغة الضاد.

من جانب آخر فإن استهداف الأعداء للوطن العربي عبر التاريخ لم يكن يقتصر على جزء منه دون الآخر بسبب ترابطه حضارياً وبشرياً. وكان الأعداء يهاجمون أطرافه الشرقية والغربية والشمالية ليتوغلوا داخل الوطن العربي بهدف السيطرة عليه بدعوى مختلفة. إن هذه الحالة قد جعلت من مقاومة الشعب العربي لتلك الغزوات تأخذ شكل هبة واحدة، وخير مثال على ذلك المقاومة العربية للحركة الاستعمارية الحديثة التي أعقبت الثورة الصناعية في أوروبا، والتي احتلت الوطن بأكمله خلال الفترة (1830-1918)⁽¹⁶⁾ باستثناء الخليج العربي الذي تغلغل فيه الأوروبيون المستعمرون منذ القرن السادس عشر مع ما يعرف بحركة الكشف الجغرافية. وكانت المقاومة العربية لهذه الهجمة شاملة أيضاً⁽¹⁷⁾، مثلما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى عندما شهدت سنوات العشرينيات من هذا القرن موجة من الثورات العربية ضد الغدر البريطاني والفرنسي، وضد السيطرة الأجنبية في الوطن العربي. ولا شك أن الشعور بوحدة المصير يلعب دوره في شمولية حركة التاريخ العربي ووحدته، وهو مبدأ اساس ومهم في إعادة كتابة التاريخ العربي بشكل علمي وموضوعي منسجم مع الوقائع والحقائق.

إن هذه الهجمة الاستعمارية الحديثة قد جزأت كما هو معروف الوطن العربي سياسياً، وتحاول اليوم أن تجزئ التجزئة بمحاولات تفتيت الوطن العربي طائفياً وعنصرياً وعرقياً، وقد انعكس ذلك في مناهج معظم المؤرخين الأوروبيين وخصوصاً المستشرقين منهم، لأن كثيراً منهم كانوا متأثرين بما حولهم من الأوضاع والنظم، وبالأفكار الذي تسود الدراسات التاريخية الأوروبية⁽¹⁸⁾، فكان هدفهم استخدام التاريخ بشكل مشوه لخدمة أغراض معينة، وليس الوصول إلى الحقيقة التاريخية التي تتناقض مع أهدافهم.

لقد تأثر بعض المؤرخين العرب من دون وعي بتلك الكتابات التاريخية ووصل تأثير الغرب إلى درجة تجاوز أفكار المستشرقين والتمسك بمناهج التاريخ التي أفرزها التطور التاريخي للواقع العربي

¹⁶ حمد مظفر الأدهمي "وحدة حركة تأريخ الوطن العربي بين مغربة ومشرقة في التأريخ الحديث، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء العدد الأول، 1984، ص 9-34.

¹⁷ د. محمد مظفر الأدهمي: "منهج جديد في دراسة القومية العربية الحديثة مع محاولة لتحديد مراحل التأريخ

الحديث" مجلة الفكر العربي المعاصر، آب / أيلول 1981، ص 62-76.

¹⁸ د. صالح أحمد العلي، "حول إعادة كتابة التاريخ العربي" مجلة الباحث، شباط 1981، ص 43.

الحديث، مثل المنهج الماركسي أو كما يطلق عليه البعض المنهج المادي الجدلي في محاولة الربط بين الواقع العربي والمنهج الشيوعي في كتابة التاريخ.

ومن الملاحظ أن أغلب المؤرخين العرب الذين أدلوا بدلهم بشأن إعادة كتابة التاريخ قد رفضوا النظريات الجاهزة التي لا تتسجم مع واقع التاريخ العربي وحقائقه. إلا أن هذا الرفض قد دفع في الوقت نفسه إلى تحاشي وتجنب صياغة منهج بحث علمي نابع من الواقع العربي الذي يواجه تحديات متعددة تتطلب منه التصدي لها، وكتابة التاريخ يجب أن تكون في خدمة هذا التصدي دون تفریط بالحقيقة التاريخية أو فرض نظريات أو مذاهب معينة أو قولبة التاريخ في إطار خاص لا ينسجم مع واقع الأمة العربية.

إن التصدي في حد ذاته هو جزء من تأريخ هذه الأمة وعمقها الحضاري، وعليه فإن تحرير التاريخ من السطحية وتخليصه من فقدان الوعي بالذات، وإظهار الاتجاهات الإنسانية الأصيلة واستحضار أحداثه المشرقة هي حالة صحية توفر للأمة العربية القدرة على التصدي والاعتزاز بالنفس باتجاه توظيف طاقاتها نحو التطور والوحدة. والعودة إلى التاريخ المشرق واستحضاره هي ليست حالة سلفية أو غيبية أو مادية، وإنما هي كتابة التاريخ برؤية عربية ترتبط بواقع الأمة وتطوره التاريخي، ولا تمثل حالة قسرية أو فروق منهجية بعيدة عن الواقع، خصوصاً إذا كانت هذه الرؤيا نابعة من إدراك الواقع ذاته بنظرة أفقية شاملة تراعي فيها الخصوصية الوطنية التي تتضوي تحت خيمة العروبة. وعليه فلا خوف من انحراف كتابة التاريخ العربي على أساس قومي باتجاهات عصرية كما حدث في التاريخ القومي لأوروبا، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية لتطور القومية العربية التي هي غير الظروف الأوروبية.

إننا في هذا الحال لا نستخدم التاريخ العربي بهدف معين، وإنما نفسره من خلال أحداثه المترابطة وضمن رقعة جغرافية واضحة وواحدة وبنظرة نقدية علمية وليست سردية، وبأبعاد حضارية إنسانية، إلا أن هذه الدعوة تحتاج إلى نقاش وأدلة تاريخية للوصول إلى مدرسة عربية موحدة في كتابة التاريخ. أو في الحد الأدنى الاتفاق على أسس تلك المدرسة؛ لكي نوقف حالة التشتت والقطرية والمناهج الأجنبية والمذهبية التي لا تتلاءم مع تطور تأريخ الأمة.

وإذا ما عدنا إلى الحوار الذي أجرته مجلة المعرفة حول كتابة التاريخ العربي، فإن سليمان الخش اعتبر أن أهم خطوة هي إيجاد " تاريخ عربي متلاحم " (19) أو كما عبر عن ذلك أنور الرفاعي بالحاجة إلى (وحدة التاريخ) التي يجب أن تكون هدفاً وأساس عمل كل من يتصدى لإعادة كتابة التاريخ (20).

إن كلمة " التلاحم " أو عبارة " وحدة التاريخ " لا تكفي لتوضيح المطلوب من استخدامها، لأن هناك اتجاهين في تاريخ العرب المتلاحم، الأول أفقي ينظر إلى الوطن العربي بشكل شامل، والثاني عمودي ينظر إلى التاريخ من أعماقه، ولا ينفصل الاتجاهان بل يتلاحمان ويتوحدان. ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول أنه تاريخ (أصيل متواصل) أي أن نضع مبدأ الأصالة والتواصل في النظرة إلى تاريخ الأمة، وهو الشيء الذي يريد أن يصل إليه المؤرخون العرب الذين استخدموا كلمة التلاحم أو عبارة وحدة التاريخ. ومعنى هذا التأكيد على تواصل العطاء الحضاري وأصالته عند الأمة العربية. لكن كتابة التاريخ عندنا لا تقدم دلائل واضحة عن هذا التواصل، بل تتوقف عند محطات تسميها بالانقطاع الحضاري أو الانحطاط أو الفترات المظلمة، مما أوجد فواصل زمنية لا تبرز وحدة التاريخ وتسلسله معتمدة في ذلك على أحداث جزئية لم تشمل الوطن العربي كله، فقد أشر المؤرخون عموماً سقوط بابل وأشور في القرن السادس قبل الميلاد وحتى قيام الدولة العربية الإسلامية بظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي على أنها فترة ركود لدى الأمة بسبب التعرض للغزو الأجنبي، وكذلك الفترة التي أعقبت سقوط العباسيين والموحدين في القرن الثالث عشر الميلادي، على أنها فترة تفكك الأمة العربية وتدهورها، لكنهم غفلوا أنه لم يحدث قط أن سيطر الغزو الأجنبي على جميع الأرض العربية، ولم يحدث مطلقاً أن ضمت دولة غير الدولة العربية الإسلامية جميع أجزاء الوطن العربي. من جانب آخر فإن الغزوات الأجنبية التي تعرضت لها الأمة العربية (أطرافها) كانت مؤقتة، ولم تفلح أية واحدة منها في البقاء مدة طويلة تكفي لتشويه المعالم الحضارية للأمة العربية (21). فغزو الفرنجة للوطن العربي، والمعروف بالغزوات الصليبية حسب تعبير الأوروبيين إنما كان محصوراً في رقعة جغرافية محددة، لم تشكل أكثر من مدن قليلة من الجزيرة العربية وسواحل بلاد الشام وفلسطين وبعض الأردن. وهناك من يعد تقدم المغول ودخولهم بغداد حداً فاصلاً بين سيطرة العرب وزوالها، وبين الحضارة

(19) سليمان الخش، مجلة المعرفة، تموز 1965، العدد 41، ص 16.

(20) أنور الرفاعي، مجلة المعرفة، اب 1965، العدد 42، ص ص 28-29.

(21) صالح أحمد العلي " حول إعادة كتابة التاريخ العربي " الباحث، شباط، 1981، ص 40.

وانضمامها. يقول الدكتور صالح أحمد العلي إن هذه الآراء تتطلب الفحص والتأمل لأن السيادة العربية ظلت فاعلة حية في الجناح الغربي من الوطن العربي الذي شهد ازدهاراً حضارياً بجوانبه المادية والفكرية، إلى جانب ذلك فإن وجود المغول لم يلغ الأسس القديمة للثقافة والحضارة واللغة التي ظلت حية قائمة، فدان لها المغول أنفسهم وأخذوها، فكانت العامل الأكبر في بقائهم وتقديمهم نحو الهند وفي بلاد القرم. وهكذا فإن عناصر الوحدة في الحضارة العربية بقيت صامدة حية، وكانت بالرغم من كل الظروف من القوة بحث استطاعت أن تخضع لها الغزاة، رغم ما لهم من قوة عسكرية⁽²²⁾. وتلك هي قابلية الأمة العربية في احتواء القادمين إليها وقولبتهم بعاداتها وتقاليدها وعطاءاتها الحضارية.

إن هذا لا يعني أن التفاعل الإنساني للأمة العربية مع الأمم الأخرى كان معدوماً، فالأصالة والتواصل صفتان إنسانيتان، لكنهما تؤكدان أن التفاعل لا يعني الانقياد وضياع الهوية ومقومات التواصل، وتلك مسألة أهملها العديد من المستشرقين والباحثين العرب حين حاولوا إثبات أن العرب المسلمين قد اعتمدوا في عطاءاتهم الحضارية على الفكر الفارسي والإغريقي، وإن الفكر العربي قائم على هاتين الدعامتين لأن العرب المسلمين كانوا نقلة حرفيين. في حين نقول الحقائق التاريخية إن ما كان للفرس من ثقافة قليل جداً لم يتجاوز عدداً محدوداً من النقوش، وقد خص ابن النديم في كتابه الفهرست الثقافة الفارسية بفصل ذكر فيه خمسة كتب فقط وهي (خدائي نامه) أي سير الملوك في التأريخ و(جاء نامه وابين نامه) في نظام التشرifiات ووصايا بعض الملوك و (هزار أمانه) وكتيله ودمنه وهو كتاب هندي الأصل⁽²³⁾. فكيف يمكن أن يكون لهذا العدد اليسير من الكتب تأثير في الثقافة العربية، ولم يصلنا حتى القرن الرابع الهجري إلا أبيات قليلة لا تتجاوز الصفحتين من الشعر الفارسي؟. أما عن صلة العرب المسلمين بالفكر الإغريقي فإن العرب لم يضموا أقاليم ذات لغة إغريقية، ولذلك كانت منابع الفكر الإغريقي بعيدة عنهم. وعندما اطلعوا على هذا الفكر من خلال حركة الترجمة في العصر العباسي، فإن من معالم الفخر للعرب أنهم حفظوا كثيراً من جوانب التراث اليوناني الإغريقي، وعرفوه للناس وللأوروبيين فكان له الأثر الكبير في نهضة أوروبا في القرن

²² (المصدر السابق ، ص 29 .

²³ (العلي ،حول اعادة كتابة التاريخ العربي، الباحث ، ص 33.

السادس عشر⁽²⁴⁾، ويعزز الدكتور العلي رأيه بالقول أن الحركة الفكرية في صدر الإسلام تركزت في مدن لم يكن للثقافة اليونانية أثر فيها، وهي المدينة والكوفة والبصرة، ثم بغداد ونيسابور⁽²⁵⁾.

إن موضوع الأصالة والتواصل في تأريخ الأمة العربية يسحبنا إلى جانب مهم آخر كان له تأثيره في تشتت كتابة التأريخ العربي بين جناحي الوطن العربي، مغربه ومشرقه، ذلك هو مفهوم العروبة والإسلام والترابط بينهما، وأثر الأحداث التاريخية وطبيعتها الجغرافية والبشرية في فهم تلك العلاقة سلباً أو إيجاباً، خصوصاً في فهم تطور التأريخ العربي الحديث والمعاصر، فقد كان لطبيعة الصدام وعملية التحدي الأجنبي والتصدي العربي لها، الأثر الكبير في تعدد مناهج كتابة التأريخ العربي في المغرب العربي عنه في المشرق العربي. فالمواجهة بعد سقوط الأندلس كانت في المغرب العربي الكبير مع الغرب الأوروبي الذي تلبس بالدين المسيحي رداء لتجميع الأوروبيين من أجل غزو الجناح الغربي للوطن العربي. وكان لا بد للعرب من التأكيد على الجهاد والإسلام في التصدي لذلك التحدي. أما الجناح الشرقي، فقد كان الدين أيضاً رداء الأجنبي لغزوه، لكنه كان الإسلام بلباس طائفي أو عنصري، ولهذا كان لا بد من التأكيد على العروبة لجمع الشمل والتصدي لحماية الهوية العربية والإسلام بمبادئه الصحيحة. لقد أراد كثير من المؤرخين الأوروبيين لهذا الموضوع أن يكون حالة تمايز وتناقض وليس حالة الخصوصية الوطنية والظرف التاريخي وطبيعة المواجهة، في حين أن النظرة الأفقية الشاملة تبين أنه لم يكن هناك تناقض وتفاوت في الفكر والهدف. فالهجمة على الوطن العربي كانت شاملة، والتصدي والمقاومة كانت شاملة أيضاً، لكن الأسلوب والتعبير اختلفا كل حسب واقعه وظروفه، فلم يجد العرب في المشرق في العروبة حياة بدون الإسلام، ولم يفكر العرب في المغرب بالإسلام مجرداً عن العروبة، بل إن التأكيد على الجهاد والحركات الصوفية لم تمنع من أن يعبر الفكر القومي العربي في المغرب الأقصى عن نفسه بشكل واضح قبل المشرق العربي، في القرن السادس عشر، أيام الدولة السعودية، حين اتجهت سياسة الدولة زمن أحمد المنصور السعودي إلى الدعوة لوحدة العرب تحت سلطته (العربية الهاشمية) ووجد في سلطة العثمانيين الأتراك على الوطن العربي أمراً غير طبيعي، ولذلك يقول المؤرخ الرحالة المغربي أحمد بن القاضي: "وصارت العرب في كل

²⁴ (محمد مظفر الادهمي ، دراسات في تأريخ أوروبا الحديث ، الرباط ، 1984 ، ص 15 ، 18 .

²⁵ (د . صالح أحمد العلي ، المصدر السابق ، ص 35 .

مملكة يفخرون بذلك على الترك بهذا الملك العظيم" (26). ويضيف ابن القاضي الذي زار المشرق " ولم يعد بعض عرب المشرق يقرون بشرعية الخلافة العثمانية لإيمانهم أن العثمانيين هم من المماليك والموالي الذين دافع الله بهم عن المسلمين، وإن تقلدهم أمور سلطة المسلمين هو أمانه ونيابة يؤدونها إلى من هم أحق بها وهم العرب الشرفاء الذين هم من نسل الرسول"

وكان الدعاء لأحمد المنصور السعدي في المغرب:

" أيد الله دولته الطيبة الأعراف وملكه من السوس الأقصى إلى أقصى العراق" (27).

وصار الشعراء ينشدون القصائد القومية في بلاط المنصور، تلك القصائد التي عبرت عن

المشاعر العربية القومية التي تؤكد ترابط العروبة بالإسلام.

إن النظرة إلى العروبة والإسلام من منطلق أفقي شامل لا تخلق حالة التناقض بين الاثنين؛ لأنه لا إسلام بدون العروبة، ولا عروبة بدون الإسلام حضارة وثقافة. لكن النظرة التجزيئية أو القطرية أو الاتجاهات الطائفية أو القومية المجردة، أو المدارس الغربية أو الماركسية أو الصهيونية هي التي تحاول إيجاد الحواجز، فالعرب في الجناح الشرقي للوطن العربي تعاملوا مع الإسلام من خلال العروبة، لأن العروبة هي الأرضية الصلبة لمبادئ الإسلام وحضارته. وفي الجناح الغربي يلتقي الإسلام بالعروبة في جوانبها التاريخية، كما يقول عبد العاطي محمد أحمد، كإطارين فكريين يعبران عن نسقين متميزين لا منفصلين أو متناقضين للقيم والشعارات (28). لذلك كان عبد القادر الجزائري يلقب نفسه (الأمير العربي) وكان غريمه الفرنسي المحتل يلعبه في رسائله إليه (سلطان العرب) (29)، ويقول د. أبو القاسم سعد الله إن الجهاد الذي أعلنه الأمير عبد القادر الجزائري لم يكن مقتصرًا على

(26) أحمد بن القاضي، المنتقى المقصور، مخطوط قام بتحقيقه الأستاذ محمد رزوق (رسالة ماجستير غير منشورة محفوظة بمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط) وقد تناولت الرسالة في الصفحة 768 الموضوع، وناقشت تطلع المشاركة إلى دولة السعديين بقيادة أحمد المنصور في الصفحتين 767-768. وقد تناول أحمد بن القاضي، وهو الرحالة المغربي. في مخطوطه تدهور المشرق العربي الخاضع للأتراك

(27) د. عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، الدار البيضاء، 1978، ص 186-187.

(28) عبد العاطي محمد أحمد "الإسلام والعروبة في المغرب العربي" مجلة قضايا عربية، حزيران 1979، ص

262

(29) محمد عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر، دار اليقظة العربية، 1964،

ص ص 272، 280.

المفهوم الديني، وعده رائداً من رواد القومية العربية⁽³⁰⁾. وكان الجزائري في نظر المؤرخين الأوروبيين بطلاً للاستقلال والقومية العربية في الجزائر والممثل البارز للعروبة، وقد أهدته فرنسا سنة 1860 وساماً لدوره في حماية آلاف المسيحيين أثناء مذابح الستين في لبنان، وقد جاء فيه " إلى أمير شمال أفريقيا، والمدافع عن القومية العربية وحامي المسيحيين المضطهدين". كما أن محمد عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى وعبد الحميد بن باديس والبشير صفر في تونس، وأبناء الخلدونية لم يترددوا في إعلاء شأن العروبة وأمتها. ويمكن القول أن الإسلام كان عنصر أساسياً في تكوين الإدراك القومي في المغرب العربي، بسبب طبيعة المتغيرات في حركة التصدي الثقافية والسياسية للاستعمار الأجنبي، والتي استهدفت طمس الهوية العربية والإسلامية من خلال سياسة الفرنسة بمحاولة إغناء التحدث بالعربية وتشويه الإسلام، وهي الحالة نفسها التي واجهها المشرق العربي أيام حكم جمعية الاتحاد والترقي العثمانية، من خلال سياسة التتريك التي كانت لها أهداف الفرنسة نفسها، ولكن الدولة العثمانية كانت تتخذ من الإسلام ديناً، فأصبحت العروبة عنصراً أساسياً في عملية التصدي.

إن الترابط العضوي بين العروبة والإسلام يدفع بالحديث إلى طبيعة الأمة العربية وواقعها قبل الإسلام فهناك كثير من المؤرخين الذين يتعاملون مع تاريخ العرب قبل الإسلام على أنه كان فارغاً ومخجلاً من منطلق تقوية أسس ومستلزمات مشروعية الإسلام الدنيوية، في حين أن اختيار العرب لحمل رسالة الإسلام لم يكن لسوئهم، وإنما لقدرتهم على أن يكونوا قادة للإنسانية جمعاء، ليغيروا وجهها في تلك المرحلة، أما الممارسات السلبية والسيئة العارضة في حياة العرب، فهي خارجة عن طبيعة الأمة، ولهذا ثارت عليها وتخلصت منها في فترة قصيرة. ولا يمكن للثورة أن تقوم دون أن تواجه الأمة صعوبات كبيرة وضائقة غير اعتيادية، ولا يمكن للأمة أن تحمل رسالة الثورة دون أن تكون لها مكونات داخلية حية قادرة على أن تجعلها تثور في ذاتها وفي ظاهرها لتأدية دورها في حمل الرسالة. وهذه مسألة ترتبط أيضاً بالتواصل في عطاء الأمة العربية وتاريخها.

إن النظرة الواقعية التي ترتبط بالحقائق التاريخية هي التي يمكن أن تجعل من التأريخ أداة حقيقية لنهوض المجتمع عن طريق الكتابة التاريخية، سواء في الكتاب العام أو الكتاب المدرسي أو المنهجي الجامعي، ولا بد من التخلص من مؤشرات ووقائع التاريخ الأوروبي الذي كتبه الأوروبيون، ويأتي في مقدمة المواضيع التي كان التأثير بالتاريخ الأوروبي سبباً في إحداث اللبس وعدم الوضوح فيها هو موضوع القومية والدين والذي انعكس سلباً على موضوع العروبة والإسلام، إلا أن ذلك لا يعني أننا

³⁰ (أبو القاسم سعد الله ، منطلقات فكرية ، تونس 1976 ، ص 118 .

نحمل وزر الأمور على الكتاب الأوروبيين أو المستشرقين وحدهم، فالباحثون والمؤرخون العرب عبر التاريخ قد كتب عدد منهم بتأثيرات سياسية أو مذهبية أو مصلحة، والبعض الآخر كان حريصاً على إظهار الحقيقة دون تحوير لصالح سلطة معينة أو اتجاه معين. وهذه مسألة ترتبط أيضاً بما أثير في العديد من الندوات حول موضوع تاريخ الملوك وتاريخ الشعوب، وملاحظة المناقشين أن تاريخنا وكتابه قد تأثرت بما كان الحكام والملوك وأصحاب السلطة يريدون تدوينه وحسب رغباتهم، وعابوا على البعض ربط أحداث المجتمع وتطوراتها بالخليفة أو الحاكم دون دراسة حقيقية للأوضاع الاجتماعية والسياسية لحياة المجتمع ذاته⁽³¹⁾. ولا شك أنهم صائبون في محذورهم هذا، لكنه لا يمكن الأخذ بهذا الاعتراض بشكل مطلق لكي لا يكون هناك خلط بين القائد والحاكم، وبين دور الفرد في المجتمع ودور البطل في التاريخ الذي قد يكون قائداً أو حاكماً أو خليفة. إن المؤرخين يجمعون على أهمية العلاقة بين الفرد والمجتمع ولا خلاف في ذلك، ولكن هناك من يسقط دور البطل في التاريخ، وفي حياة الأمة، بدعوى أنه جزء من مرحلة برجوازية رأسمالية تتبنى الفردية على حساب الجماهير. وهذا إسقاط أوروبي آخر جاء به الفكر الماركسي وبعض المدارس المادية التي اتخذها بعض العرب مناهج لكتابة التاريخ، في حين أن الرجل القائد أو الرجل البطل هو ظاهرة مادية وروحية ترتبط بتطور تاريخ العرب منذ أقدم الأزمنة، بل هو ضرورة لدفع الأمة إلى الأمام، ولذلك نجد أن البطل أو القائد كان محور ملاحم وقصص وروايات التاريخ العربي، ولعل ملحمة كلكامش خير مثال على قدم وأهمية هذه الحالة في حياة الأمة. إن المجتمع لا يمكن أن يتقدم بدون قائد، على أن يكون ذلك القائد جزءاً من المجتمع لا وصياً عليه، ولا يمكن أن يكون أباً دينياً طائفياً أو عشائرياً متخلفاً. ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول أننا لا يمكن أن نتقبل التاريخ الذي كتب على أساس حياة الملوك والحكام دون المجتمع، لكننا في الوقت نفسه لا يمكن أن نعد الكتابة عن الخلفاء الراشدين، مثلاً، خدمة شخصية لهم، وإنما هو تاريخ عصرهم الذي اقترن بأسمائهم في التصدي للردة وفي التبشير برسالة الإسلام الإنسانية في الوطن العربي وآسيا، وهكذا يكون الأمر بالنسبة لعبد الرحمن الداخل في الأندلس أو الخليفة المنصور ببغداد، أو الخليفة عمر بن عبد العزيز أو الخليفة هشام بن عبد الملك في دمشق أو محمد علي في مصر أو المنصور السعدي في المغرب الأقصى وغيرهم. وتبقى للتأريخ السياسي والاقتصادي مكانته في الكتابة عن المجتمع دون التفريط بعملية التوازن بين حقوق الفرد والقائد والبطل وبين حقوق المجتمع، فكلاهما يشكلان محوراً أساسياً في كتابة تاريخ الأمة، بمعنى أن إسقاط

³¹ (محمد المبارك ، إبراهيم عكاشة ، عبد الغني حسن ، شبلي العيسمي ، مجلة المعرفة ، 1965.

دور الفرد في المجتمع لا يخدم بالنتيجة المجتمع نفسه، كما أن تغليب دور الفرد على المجتمع لا يؤدي إلى الحقيقة التاريخية المطلوبة.

إن هذا الموضوع يقودنا إلى حالة أخرى، تلك هي تفسير التاريخ بعامل واحد أو تغليب عامل معين في تفسير التاريخ على العوامل الأخرى، كأن يكون التركيز على العامل الاقتصادي، أو أن يغلب التفسير الروحي الصرف أو السلفي على أية مقومات أو دوافع أخرى لحركة التاريخ. إن البحوث والدراسات التي اتخذت من هذا الاتجاه طريقاً لتفسير التاريخ، قد وقعت في مطبات وثغرات بسبب مجافاتها للحقيقة التاريخية؛ لأن محاولة فرض نظرية معينة على واقع غريب، أو محاولة تطويع الحقائق التاريخية لصالح فرضية هي عملية قسرية ومحاولة إجهاض للتاريخ، لأن التاريخ حالة حية تعيش داخل المجتمع وعلى تعاقب الأجيال، ولا يمكن لحركة هذا التاريخ أن تقوم على عامل واحد، كما أنها لا يمكن أن تفهم بشكلها الصحيح بعيداً عن واقعها، على أن نضع في حساباتنا أننا يجب أن لا نفرس الماضي بظروف الحاضر " لان محاكمة الأحداث يجب أن تجري بظروفها وبإطار حركة المجتمع آنذاك. أي بالعوامل التي نشأ فيها ووقع بسببها، وإلا فإن التاريخ لن يكون وسيلة لخدمة الحاضر والمستقبل، إذا لم ينتزع المؤرخ نفسه من محيطه وحاضره الذي يعيش فيه، وتلك مهمة صعبة لا تجدها إلا عند المؤرخين الحقيقيين الذين يبحثون عن الحقيقة ونتائجها على المجتمع وأثرها في تطور الحاضر والمستقبل.

إن حالة محاكمة الماضي بظروف الحاضر هي ذات الحالة التي نحاكم فيها الماضي بمنهج غريب بعيد عن واقع ذلك الماضي. وقد وقع العديد من المؤرخين في أسر إطلاق الأحكام وتفسير الظواهر التاريخية بهذا الاتجاه فاعتبروا بعض الحركات السياسية والدينية في الإسلام، حركات شعبية جماهيرية بقياس واقع الحاضر، لا واقع الماضي الذي وجد فيها حركات تخريبية آنذاك. وكثيراً ما اتهم قائد أو حاكم بالضعف أو بالتهور بمقاييس حاضر المؤرخ وليس بمقاييس الماضي الذي عاش فيه ذلك الحاكم أو القائد. وعليه فإن مهمة المؤرخ هي أن يصور لنا الحدث بأقرب ما وقع فيه من الحقيقة، على أن لا يغمره بظروف مجتمع المؤرخ نفسه، وإنما بالمعايير التي رافقت الحدث.

إن هذا الجدل ينقلنا أيضاً إلى موضوع الدولة العثمانية والموقف من تاريخها، تلك الإمبراطورية التي سيطرت على معظم أجزاء الوطن العربي ولمدة أربعة قرون. فالعديد من المؤرخين العرب يرى عدم صحة إغفال تاريخها، لكنهم لا يوضحون لنا هل المقصود تاريخ الدولة العثمانية أم تاريخ الأمة العربية في عهد الدولة العثمانية رغم وجود الترابط بين الاثنين. إن الذي يهمنا كما أعتقد هو تاريخ

العرب أيام حكم الأتراك العثمانيين. وللمؤرخين العرب وجهات نظر مختلفة ومتناقضة أحيانا منه، فالاتجاهات التي ترى فيه تاريخاً للإسلام تتحاز إلى العثمانيين وتدافع عنهم، والاتجاهات التي ترى فيه سيطرة الأتراك على العرب باسم الإسلام وتطور تلك السيطرة إلى سياسة تترك العرب أيام الاتحاد والترقي تعيب عليه كونه تاريخاً سلبياً للأتراك العثمانيين الذين تولوا قيادة المسلمين آنذاك في رقعة كبيرة في المنطقة. كما هاجم الأوروبيون العثمانيين في كتاباتهم؛ لأنهم كانوا دولة توسعية اتخذت من بلادهم ميداناً لسيطرتها وأحرزت عليهم انتصارات كبيرة.

لقد أدى الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي دوره في هذه المواقف؛ فمؤرخو المغرب العربي لم يعيشوا السيطرة المباشرة للأتراك العثمانيين، كما أن المغرب الأقصى كان بعيداً حتى عن سيطرتهم أساساً. وفي الوقت الذي كان المغرب العربي يعاني من سياسة الفرنسة، كان المشرق العربي يعاني من سياسة التتريك، ولذلك ظهر الاختلاف في الموقف من الدولة العثمانية، لكننا إذا ناقشنا الموضوع بتجرد وبمنظرة نقدية علمية، نجد أن الأمة العربية كانت تعيش أيام العثمانيين حالة ركود فكري، وتأخر اقتصادي، وأصبحت عاصمة العرب المسلمين لأول مرة بأيدٍ غير عربية، فكانت اسطنبول عاصمة العرب المسلمين بدلاً من بغداد ودمشق والقاهرة وفاس ومراكش وقرطبة وغرناطة، يحكم فيها الأتراك الذين لا ينطقون بلغة القرآن الكريم، حتى وإن كانوا مسلمين.

وبمقارنة واقع هذه الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بواقع العرب المسلمين أيام الموحدين والأمويين والعباسيين، يبرز أماننا الشرخ الحضاري الكبير بين الحالتين، إضافة إلى أن الأتراك العثمانيين قد تصرفوا في النهاية مع العرب كأتراك وليس كمسلمين، ولا أريد أن أقدم الأمثلة على ذلك، وأكتفي بتحالفهم مع الإسبان ضد المغرب الأقصى أيام السعديين في القرن السادس عشر، في وقت كان السعديون المسلمون يواجهون التحدي الإسباني المسيحي الذي يمثل أطماعاً أوروبية في الوطن العربي.

لقد كانت الدولة العثمانية عبارة عن إمبراطورية عسكرية لم تستقر لتبني حضارة، وإنما توسعت ثم توقفت لتبدأ منذ اللحظة الأولى لتوقفها مراحل تدهورها. ولهذا لا تجد الشواخص الحضارية فيها إلا من خلال فن العمارة الذي تركز في العاصمة اسطنبول مع بعض العناية بالفنون والموسيقى، بينما أهملت المؤسسات العلمية العربية وتراثها، أمام وجود حكام وسلطين يتحدثون التركية، ويعيشون بعيداً عن الأرض العربية التي أنبتت الإسلام، إن هذا لا يعني بالتأكيد نكران دور العثمانيين في نشر الإسلام في بعض أجزاء أوروبا إلا أن هذا لا يبرر السيطرة على العرب وإهمال دورهم الحضاري.

النتائج والتوصيات

لقد خرجت الندوات والمناظرات التي عقدت في مناطق عديدة من الوطن العربي، وعلى بعض صفحات المجالات حول كتابة التاريخ العربي بنتائج متعددة، وبتوصيات إيجابية جيدة، منها ضرورة كتابة التاريخ العربي باعتباره جزءاً من التاريخ الإنساني، وإن حضارة العرب هي جزء من الحضارة الإسلامية، وإن الإطار الحضاري للعروبة هو الإسلام. وأكدت النتائج على ضرورة إيجاد تأريخ متلاحم في عمقه يجسد العطاء الحضاري للعرب عبر العصور ومنذ التاريخ القديم. وقد ناقش الباحثون في هذا المجال جزيرة العرب وطبيعة حركة السكان منها كونها منبعاً للموجات البشرية ولحضارات وادي الرافدين والنيل والشام والمغرب العربي ورفض البعض منهم مصطلح السامية الذي أطلقه الأوروبيون في القرن التاسع عشر، وأسماها الموجات الجزيرية. واهتم المناقشون كثيراً بضرورة العناية بالمناهج المدرسية التي تعنى بالتأريخ العربي وضرورة تربية النشء على تأريخ عروبي إسلامي شامل بعيد عن القطرية يراعي الخصوصية من خلال الفهم القومي لحركة تأريخ الأمة العربية، وهو أمر لم يتحقق لحد الآن في العديد من مناطق الوطن العربي، بل على العكس فإن العديد من مناهج التأريخ المدرسية في الوطن العربي ترسخ القطرية والإقليمية بشكل لا ينسجم مع طبيعة تأريخ الأمة العربية. وكان موضوع العروبة والإسلام من المواضيع الحساسة التي ناقشتها تلك الندوات، إضافة إلى الاستشراق ودور الأجانب في كتابة التأريخ وتشويهه.

إن غياب المنهج العربي الواضح النابع من حقيقة التاريخ العربي الإسلامي، هو أهم وأبرز أسباب تشتت الكتابة التاريخية. ولا أقصد بالمنهج فرض فلسفة معينة على أحداث التاريخ لتزوير وقائعه أو لاستخدامها من أجل إثبات صحة تلك الفلسفة أو النظرية، كما هو حاصل في محاولات تطبيق المنهج الماركسي مثلاً. لكنني أريد الوصول إلى قاعدة مشتركة تنطلق من مبدأ أساسي وهو أن العرب أمة واحدة، وجغرافية أرضهم هي الوطن العربي كله، وهم الذين شرفهم الله - سبحانه وتعالى - بحمل راية الديانات السماوية، والتبشير بها وخاتمتها الإسلام، فأصبح لهذه الأمة دور حضاري إنساني مرموق شهدت له الأمم الأخرى وأخذت منه في بناء نهضاتها العلمية في سائر المجالات. صحيح أننا لن نتمكن من حصر وتحديد الباحثين والكتاب جميعاً بهذا المنهج، لكننا على الأقل نكون قد وضعنا لبنة أساسية على طريق فهم صحيح للتأريخ العربي بتحريره من القطرية المتزمتة دون التفريط بالخصوصية الوطنية، والابتعاد عن السردية والسطحية التي فرضها غياب المنهج العلمي، وتخليصه

من دس المؤرخين الأجانب وجهلهم، ومن التقليد الأعمى للنظريات الأجنبية. وبذلك نكون قد قدمنا خدمة كبرى للتاريخ وللمستقبل أجيالنا اللاحقة.

المراجع

الكتب

- الأدهمي ، محمد مظفر ، دراسات في تأريخ أوروبا الحديث ، الرباط ، 1984.
- الجزائري، محمد عبد القادر ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر، دار اليقظة العربية 1964،
- سعدالله، ابو القاسم ،منطلقات فكرية، تونس 1976.
- القاضي، أحمد بن ، المنتقى المقصور، مخطوط .قام بتحقيقه الأستاذ محمد رزوق (رسالة ماجستير غير منشورة محفوظة بمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط) .
- القاضي ،وداد و البشري، طارق " التأريخ العربي: كيف تقرأه؟ كيف نكتبه ، 1981.
- الدجاني ،أحمد صدقي ، بدايات القضية العربية والنضال الشعبي في ليبيا 1882 – 1911 ، وقائع محاكمة أول تنظيم سياسي في ليبيا ، بيروت ، 1977.
- كار ، ادوارد ، "ما هو التاريخ " ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل ، كانون الثاني ، 1980 .
- كريم ، عبد الكريم ، المغرب في عهد الدولة السعدية، الدار البيضاء، 1978.

الدوريات

- الباحث ، شباط 1981
- الحوار، طرابلس، العدد 7، تشرين الثاني 1977.
- حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء، العدد الأول ، 1984 .
- الفكر العربي المعاصر، بيروت، آب/ايلول 1981 .
- قضايا عربية، العدد الأول من السنة السادسة، 1979.
- المستقبل العربي ، بيروت 1979.
- المعرفة ،دمشق ، تموز /اب/ايلول 1965 .